

Distr.: General
4 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣

٥-٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

موجز

وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٤/٢٠٠١، يوجز هذا التقرير استجابة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لما ورد في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الأخيرة من توصيات تمم اليونيسيف مباشرة. وقد أصدرت وحدة التفتيش المشتركة تقاريرها الثمانية ومذكرتها الواحدة التي يتناولها هذا التقرير خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى آب/أغسطس ٢٠١٢.

* E/ICEF/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

311212 281212 12-62832 (A)



أولا - مقدمة

١ - تصدر وحدة التفتيش المشتركة سنويا تقارير ومذكرات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة التي قبلت بالنظام الأساسي للوحدة. ويتضمن كل تقرير أو مذكرة مجموعة من التوصيات لينظر فيها إمَّا الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات أو الهيئات التشريعية فيها. ويتضمن تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المقدم إلى مجلسها التنفيذي، في جملة أمور، ما يلي: (أ) لمحة عامة موجزة عن استجابة اليونيسيف لما أصدرته وحدة التفتيش المشتركة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لغاية آب/أغسطس ٢٠١٢ من تقارير ذات صلة؛ (ب) تعليقات على توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى المجلس التنفيذي لينظر فيها (انظر المرفق ٢). ويمكن الحصول على التقارير والمذكرات الكاملة لوحدة التفتيش المشتركة من خلال موقعها على شبكة الإنترنت (www.unjiu.org) أو عن طريق العناوين المزودة بوصلات إحالة إلكترونية الخاصة بكل تقرير في الفرع ثانيا من هذه الوثيقة.

٢ - منذ تقديم تقرير اليونيسيف السابق (E/ICEF/2012/4) إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢، واليونيسيف تواصل العمل مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن مختلف الاستعراضات التي أُجريت تحت إشراف الوحدة، وبشأن متابعة التوصيات التي وردت في تقاريرها. وقد ساعد هذا التفاعل بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك في زيادة جدوى تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتحسين تنفيذ التوصيات وزيادة الشفافية. وعلاوة على ذلك، واصلت المؤسسات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تقديم استجابات موحدة لمختلف تقارير وحدة التفتيش المشتركة.

ثانيا - لمحة عامة عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها

٣ - يرد أدناه موجز لتقارير وحدة التفتيش المشتركة الثمانية والمذكرات التي تمه اليونيسيف مباشرة. وتُقدَّم تعليقات إضافية على كل تقرير وعلى التوصيات ذات الصلة.

ألف - إصلاح نظام المشتريات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2011/1)

٤ - تمثّل الغرض من المذكرة في تقييم كفاءة وفعالية وشفافية واتساق سياسات المشتريات التي اعتمدها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والممارسات والمبادرات الإصلاحية في هذا المجال، وتحديد الممارسات السليمة ومجالات التحسين الممكنة. وغطى التقرير المجالات التالية: (أ) إعداد استراتيجية المشتريات؛ (ب) نهج إدارة سلسلة الإمداد؛ (ج) سياسة الشراء

المستدامة؛ (د) المشتريات من البلدان النامية؛ (هـ) إدارة القواعد الأخلاقية؛ (و) آليات فرض عقوبات على البائعين والتثبت من صحة عمليات الشراء؛ (ز) نظام الترميز الموحد؛ (ح) إدارة المخاطر؛ (ط) الرصد وتقديم التقارير وإدارة الأداء؛ (ي) التنسيق والتعاون بين الوكالات.

تعليقات اليونيسيف

٥ - تحيط اليونيسيف علماً بالتقرير وقد أحرزت بالفعل تقدماً كبيراً بشأن الكثير من توصياته. وتختص الإدارة التنفيذية لليونيسيف بالنظر في عمليات المشتريات وتعقيدها، حيث أن مدير شعبة الإمداد هو عضو في فريق الإدارة العالمي. ويُدْمَج نظام تخطيط موارد المؤسسة الذي بدأت اليونيسيف بتطبيقه في أوائل ٢٠١٢ العمليات الجارية في المقر وفي الميدان ضمن نظام واحد. ويزيد هذا النظام من الكفاءة ويوفر أدوات للرصد ومؤشرات للأداء يمكن توسيعها لتشمل المشتريات المحلية، بما في ذلك المشتريات المحلية التي تستخدم الاتفاقات الطويلة الأجل. وحدير بالذكر أيضاً أن ٩٣ في المائة من المشتريات الدولية لليونيسيف في عام ٢٠١١ استخدمت الاتفاقات الطويلة الأجل. وكجزء من نهج الإدارة المنظمة للمخاطر على صعيد المنظمة ككل، أنجزت شعبة الإمداد والمكاتب الميدانية أول عملية تقييم لإدارة المخاطر في المؤسسة، وهي عملية شملت إدارة الإمداد والشؤون اللوجستية.

٦ - وعلاوة على ذلك، أجرت شعبة الإمداد في اليونيسيف في عام ٢٠١٢ دراسة رائدة بخصوص إنشاء مجلس معني بفرض عقوبات على البائعين الذين لا يلتزمون بمدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة. وتقوم اليونيسيف حالياً بمراجعة سياستها المتعلقة بالمشتريات بحيث تتضمن اقتراحات مستمدة من الإعلان المتعلق بالمبادئ الأساسية والحقوق في العمل الذي أصدرته منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٨.

باء - تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ (JIU/REP/2011/4)

٧ - تمثل الغرض من التقرير في تقييم حالة تنفيذ نهج تعدد اللغات على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وذلك باستعراض مختلف الجوانب المتصلة بالخدمات والاستخدامات اللغوية. ويشمل ذلك الوصول إلى المعلومات وتطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات في سبيل ضمان التعادل فيما بين اللغات الرسمية ولغات العمل في أمانات المنظمات.

٨ - ويستعرض التقرير الأبعاد الأساسية لنهج تعدد اللغات في منظمات الأمم المتحدة إذ يحلل مبرراته وتداعياته السياسية ويحدد التدابير الفعالة التي من شأنها أن تعزز وضعه موضع التنفيذ. وقد شملت البحوث التي أجريت في هذا الصدد خدمات المؤتمرات، والتوظيف، والتدريب، والتواصل، والشراكات المؤسسية وغير ذلك من المجالات.

تعليقات اليونيسيف

٩ - ترحّب اليونيسيف بالتوصيات الواردة في هذا التقرير، وتدعم دعماً تاماً الهدف المتعلق بتنفيذ نهج تعدد اللغات في سائر منظومة الأمم المتحدة، بشرط توفّر التمويل اللازم. وتلاحظ اليونيسيف بقلق الآثار المالية المحتملة المترتبة على الاحتفاظ بالمواقع الشبكية المتعددة اللغات، ويسرها أن التوصية تشير إلى الحاجة إلى تمويل ملائم بغرض التمكين من تنفيذ التوصيات.

جيم - أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/5)

١٠ - تمثّل الغرض من التقرير في تحديد أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة وتقييمها وتعيين الثغرات أينما وجدت. وشمل التقرير أيضاً تحليلاً للعناصر المتاحة في المنظمات التي لا توجد لديها وثيقة رسمية قائمة بذاتها لإطار المساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، حدد التقرير الممارسات الجيدة في مجال وضع وتطبيق أطر وعناصر المساءلة، بما في ذلك ١٧ معياراً لقياس تنفيذ هذه الأطر.

تعليقات اليونيسيف

١١ - ترحّب اليونيسيف بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة. وترحّب بوجه الخصوص بالاستنتاج القائل بأن أطر المساءلة المتسمة بالفعالية والكفاءة تتخطى نطاق الرقابة الداخلية وينبغي أن تقوم على الشفافية وثقافة المساءلة. والمعايير التي يحددها التقرير تزود منظومة الأمم المتحدة بتوجيه جيد بشأن تعزيز أطرها المختلفة المتعلقة بالمساءلة. وتُشكّل تلك المعايير أيضاً أساساً لبناء مبادئ ومعايير مشتركة تتكيّف مع النماذج التشغيلية المختلفة على صعيد المنظومة.

دال - استمرارية تصريف الأعمال في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/6)

١٢ - تمثّل الهدف من استعراض استمرارية تصريف الأعمال في تقييم العناصر التالية على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: (أ) وجود استراتيجيات وسياسات وخطط لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن استمرارية تصريف الأعمال وتحديد الاختلافات

والقواسم المشتركة فيما بينها؛ (ب) الخبرات المكتسبة وأفضل الممارسات المتبعة في تنفيذها؛ (ج) آليات الاتصال والتنسيق في مجال استمرارية تصريف الأعمال والتأهب للأزمات؛ (د) العمل الذي تضطلع به الوحدات المتخصصة في مجال التأهب واستمرارية تصريف الأعمال وملاكها الوظيفي من أجل إدارة الأزمات بما في ذلك وضع الأطر الخاصة بتمويلها وآليات التمويل التي تُمكنها من إنجاز عملها.

تعليقات اليونيسيف

١٣ - ترحّب اليونيسيف بهذا التقرير وتلاحظ أنه يتضمن عدداً من الملاحظات والتوصيات القيمة التي ستعمل اليونيسيف على معالجتها.

هاء - وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/7)

١٤ - يأتي هذا الاستعراض كمتابعة لتقريرين سابقين من تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن الرقابة، هما "تعزيز مهمة التحقيق في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة"، و "تغرات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة". ويتمثل الهدف من هذا الاستعراض في تقديم توصيات تفضي إلى تحقيق الاتساق والمواءمة على نطاق المنظومة فيما بين آليات الرقابة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في أثناء اضطلاعها بمسؤولياتها المتصلة بالتحقيق.

تعليقات اليونيسيف

١٥ - ترحّب اليونيسيف بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تعزيز مهمة التحقيق في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتتفق اليونيسيف مع الكثير من التوصيات الواردة في التقرير، وهي تعمل بالفعل بطريقة متسقة معها. بيد أن اليونيسيف لا تتفق مع المبدأ الكامن وراء التوصية ٨ في التقرير. وتلاحظ اليونيسيف أن الاختلافات في البناء الوظيفي لكل منظمة من منظمات الأمم المتحدة من شأنه أن يحول دون إنشاء وظيفة تحقيق مركزية تتسم بالكفاءة أو الفعالية.

واو - عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/9)

١٦ - تُقر مؤسسات منظمة الأمم المتحدة بالأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة استراتيجية لتحقيق المهام والأهداف التنظيمية. ولم يعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يقتصر على تعظيم أوجه الكفاءة؛ بل إنها ضرورية لتنفيذ الولايات الأساسية. وهذا الواقع الجديد يقتضي إيلاء عناية خاصة للطريقة التي يجري

بها اختيار استثمارات المنظمات في مجال التدخلات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإشراف على تلك الاستثمارات. وقد تمثل الغرض من الاستعراض في إجراء تحليل مقارن للأطر والممارسات والعمليات المختلفة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بقصد تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة ومن ثم النهوض بعملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدارة فعالة.

تعليقات اليونيسيف

١٧ - تثنى اليونيسيف على نطاق هذا التقرير وعلى عملية التشاور التي أفرزته، فضلاً عن النوعية الرفيعة لما توصل إليه التقرير من نتائج. وتوفر استنتاجات التقرير سبلاً مفيدة وملائمة التوقيت تتيح إعادة تقييم أدوات إدارة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان يمكن للتقرير أن ينتفع من بعض التوصيات الإضافية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بكيفية تحديد حافظات المشاريع وإدارتها بطريقة دينامية خارج دورات الميزانية العادية. ولما كانت الدرجات التي يحرزها القطاع الخاص في مجال تعظيم الأرباح لا تنطبق على اليونيسيف، فإن التركيز حصرياً على "درجة مواءمة الاستراتيجية" سيفضي إلى عدم العناية بمجالات هامة أخرى، مثل المخاطر المتصلة بالإخفاق في التنفيذ.

١٨ - وترحب اليونيسيف بوجه الخصوص بالتوصية ١١، التي تُبرز الحاجة إلى تحسين التعاون بين الوكالات بشأن المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهيئة الفرصة لذلك التحسين. وكان يمكن أيضاً للتوصية أن تُعالج النهج الذي ستخذه الأمم المتحدة إزاء صلة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعمل الأمم المتحدة، فضلاً عن ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتزايد كجزء من خطة التنمية في الدول الأعضاء.

١٩ - ويسرّ اليونيسيف أن تلاحظ أن غالبية سياسات وأدوات الرقابة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يُبرزها فرع "فضل الممارسات" في التقرير قد نفذتها اليونيسيف خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، وبالرغم من توفر جميع المكونات الرئيسية بالفعل، فإن تنفيذ تلك السياسات في المقر وفي الميدان سيمتد على الأرجح حتى نهاية عام ٢٠١٣، نظراً لأنه يجري تحديث كفاءات الموظفين من خلال برنامج لمواءمة الكفاءات تم استهلاله مؤخرًا.

زاي - العلاقات بين الموظفين والإدارة في الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/10)

٢٠ - كان الهدف من التقرير هو تحديد وتشجيع الظروف التي من شأنها تعزيز العلاقات بين الموظفين والإدارة على جميع المستويات في منظومة الأمم المتحدة، وبالأخص في الأمانة، ومراكز العمل، وفي الأجهزة والبرامج والمحاكم وعمليات السلام والبعثات السياسية التي تُدار

بشكل منفصل. ويقتصر نطاق التقرير على العمليات والآليات المتصلة بالعلاقات بين الموظفين والإدارة، ولا يتطرق إلى المسائل الموضوعية المتعلقة بالموارد البشرية.

تعليقات اليونيسيف

٢١ - تتمتع اليونيسيف بنظام تعاوني وبنّاء للعلاقات بين الموظفين والإدارة يقوم على الثقة والاحترام المتبادلين. ولديها أيضاً نهج تشاوري منتظم بشأن جميع المسائل المؤثرة في رعاية الموظفين، وظروف العمل، والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية، وذلك على النحو الذي ينص عليه النظام الأساسي للموظفين. وعلاوة على ذلك، فإن ممثلي رابطة الموظفين يتكثرون قانوناً من بين أعضاء فرق الإدارة القطرية والإقليمية والعالمية لليونيسيف.

٢٢ - وترحب اليونيسيف بما ورد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة من تقدير إيجابي للعلاقات بين الموظفين والإدارة في اليونيسيف. وتلاحظ اليونيسيف بقلق المنظور السلبي أحياناً للتقرير عن حالة العلاقات بين الموظفين والإدارة في منظومة الأمم المتحدة الأوسع، وما قد يترتب على ذلك من آثار على تلك العلاقات داخل اليونيسيف.

٢٣ - وتتفق اليونيسيف مع التوصيات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ الواردة في التقرير، وترى أن الأمر الإداري CF/AI/2011-006 المعمول به لديها بشأن علاقات العمل، والذي أُعد بعد مشاورات واسعة مع رابطة الموظفين العالمية، قد نفذ ما جاء بها بالفعل.

٢٤ - وفي حين أن التوصية ٥ ليست موجّهة صراحة إلى المدير التنفيذي لليونيسيف أو إلى مجلس إدارتها، فإن اليونيسيف تلاحظ أن هذه التوصية تطلب إلى الأمين العام أن يعرض على الجمعية العامة تغييراً في النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة (ينطبق على اليونيسيف) يكون من شأنه الإقرار بحق موظفي الأمم المتحدة في المساواة الجماعية. وتود اليونيسيف أن تلاحظ أن تحديد رواتب الموظفين واستحقاقاتهم ومزاياهم ضمن نظام الأمم المتحدة الموحد للرواتب والبدلات والاستحقاقات يخضع لسلطة لجنة الخدمة المدنية الدولية، وهي هيئة تتمتع بالخبرة منشأة من قِبَل الجمعية العامة ومسؤولة أمامها. والموظفون الخاضعون لنظام الأمم المتحدة الموحد، بمن فيهم موظفو اليونيسيف، يمثلون في اللجنة عن طريق اتحادات الموظفين التي يتبعونها، والتي تشارك بدورها في عملية اتخاذ القرار التشاورية.

حاء - تقييم نطاق عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنظيمه وفعالته والنهج المتبع فيه (JIU/REP/2011/11)

٢٥ - كجزء من برنامج عملها لعام ٢٠١٠، أجرت وحدة التفتيش المشتركة استعراضاً لنطاق عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنظيمه وفعالته والنهج المتبع فيه، بناءً على طلب الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتمثل الهدف من الاستعراض في تزويد الدول الأعضاء بمنظور مستقل عن عمل الأمم المتحدة في هذا المجال والتوصية بإدخال تحسينات على التنسيق والدعم المقدم إلى البلدان الموبوءة بالألغام وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

تعليقات اليونيسيف

٢٦ - ترحّب اليونيسيف بالتقرير وتتفق مع نتائجه واستنتاجاته. وسوف تسهم التوصيات الست المقدمة في تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة في هذا المجال. ويركز التقرير على المجالات الموضوعية التالية لفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام: (أ) تعزيز الدعم المقدم إلى الضحايا والناجين؛ (ب) إنشاء خطوط أساس من البيانات الموثوقة؛ (ج) استعراض اختصاصات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ (د) تحسين قدرات الموظفين؛ (هـ) إعداد إطار لتقييم الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ (و) تنقيح اختصاصات صندوق التبرعات الاستثمارية لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتعتبر اليونيسيف هذه التوصيات أمثلة "للممارسات السليمة" التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنسيق، بما في ذلك بشأن الشفافية والمساءلة، والتي جرى تنفيذها بنجاح في مجالات أخرى لعمل الأمم المتحدة على مدى السنوات الأخيرة. ويُعد تنفيذ هذه التوصيات بالغ الأهمية من أجل كفاءة فعالية وكفاءة الدعم المقدم على صعيد المنظومة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولكي يتسنى لليونيسيف تقديم نتائج لصالح السكان المتأثرين ضمن إطار منسق للأمم المتحدة.

طاء - إدارة الإجازات المرضية في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2012/2)

٢٧ - تمثل الهدف من التقرير في استعراض الطريقة التي تتبعها المؤسسات الدولية في تسجيل الإجازات المرضية وإدارتها والإبلاغ عنها. ويقترح التقرير تحسينات من شأنها أن تمكن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من توضيح القواعد والأنظمة المتعلقة بالإجازات المرضية وتحسينها ومواءمتها على نطاق المنظومة، ومنع إساءة استخدامها، والأهم من ذلك كله، الوفاء بواجب الرعاية فيما يتعلق بصحة الموظفين وسلامتهم.

تعليقات اليونيسيف

٢٨ - ترحّب اليونيسيف بهذا التقرير، وتدعم بوجه خاص قرار مجلس الرؤساء التنفيذيين اعتماد سياسة تتعلق بالسلامة والصحة المهيتين. وتوافق اليونيسيف على أن هذه ينبغي أن تكون مبادرة مشتركة بين الوكالات، بحيث تكون السلامة والصحة المهيتان جزءاً لا يتجزأ من دور الدوائر الطبية في الأمم المتحدة.

ثالثاً - تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها الجاري إعدادها/المقبلة

٢٩ - تشارك اليونيسيف في الاستعراضات التي تجريها حالياً وحدة التفتيش المشتركة والمقرر أن تنجز في عام ٢٠١٢ أو ٢٠١٣، وتتطلع اليونيسيف إلى موافاة المجلس التنفيذي أثناء دورته العادية الأولى في عام ٢٠١٤ بتعليقاتها بشأن هذه الاستعراضات. وفيما يلي قائمة أولية بهذه التقارير:

- (أ) تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٢)؛
- (ب) استعراض السياسات والممارسات المتبعة في الأمم المتحدة في مجال الاستعانة باستشارات فردية (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٢)؛
- (ج) استعراض السلامة والأمن على نطاق المنظومة (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٢)؛
- (د) تعيين الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: تحليل مقارن وإطار مرجعي (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٢)؛
- (هـ) استعراض التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٢)؛
- (و) العلاقات بين الموظفين والإدارة في الوكالات المتخصصة ونظام الأمم المتحدة الموحد (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٢)؛
- (ز) استعراض عملية التثبيت من المستندات (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٣)؛
- (ح) صرف مبالغ إجمالية بدلا من الاستحقاقات (عد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٣)؛
- (ط) وضع ترتيبات عمل مرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٣)؛

- (ي) سياسات إدارة السجلات والمحفوظات داخل الأمم المتحدة (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٣)؛
- (ك) تقييم السياسات والممارسات المرتبطة باستخدام اتفاقات طويلة الأجل في مجال المشتريات في منظومة الأمم المتحدة (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٣)؛
- (ل) إجراء تحليل مقارنة لاستخدام نظم تخطيط الموارد المؤسسية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٣)؛
- (م) إجراء استعراض على نطاق المنظومة بشأن الترتيبات البرنامجية والإدارية المشتركة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة (الموعد المتوقع للإنجاز: ٢٠١٣).

قائمة بتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	عنوان التقرير	مجموع التوصيات الواردة في التقرير	مجموع التوصيات التي تم اليونسيف	مجموع التوصيات التي تم المجلس التنفيذي لليونسيف*
JIU/NOTE/2011/1	إصلاح نظام المشتريات في منظومة الأمم المتحدة	١٨	١٠	صفر
JIU/REP/2011/4	تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ	١٥	١٢	٤
JIU/REP/2011/5	أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة	٧	٣	١
JIU/REP/2011/6	استمرارية تصريف الأعمال في منظومة الأمم المتحدة	٩	٧	١
JIU/REP/2011/7	وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة	٨	٧	٢
JIU/REP/2011/9	عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة	١١	١٠	١
JIU/REP/2011/10	العلاقات بين الموظفين والإدارة في الأمم المتحدة	٦	٤	صفر
JIU/REP/2011/11	تقييم نطاق عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنظيمه وفعاليته والنهج المتبع فيه	٧	١	صفر
JIU/REP/2012/2	إدارة الإجازات المرضية في منظومة الأمم المتحدة	٧	٦	١

* للاطلاع على تفاصيل هذه التوصيات، انظر المرفق ٢.

المرفق الثاني

موجز لملاحظات اليونسيف على توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى المجلس التنفيذي

الملاحظات

التوصيات ذات الصلة

إصلاح نظام المشتريات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2011/1)

لا تتطلب التوصيات الواردة في هذا التقرير قيام المجلس التنفيذي لليونسيف باتخاذ أي إجراءات.

تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ (JIU/REP/2011/4)

التوصية ٦

تدعم اليونسيف هذه التوصية وترحب بها.

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم، عند إنشاء هيئات مؤسسية جديدة تحتاج إلى توفير خدمات المؤتمرات، بوضع الخطط الخاصة بتوفير الموارد اللازمة من ميزانيات تلك المؤسسات بما يتفق وعبء العمل الإضافي الناجم ولا سيما فيما يتعلق بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

التوصية ٨

تدعم اليونسيف هذه التوصية وترحب بها.

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تؤمن تخصيص الموارد اللازمة داخل المؤسسات من أجل وضع الخطط الفعالة في مجال تعاقب الموظفين وتوفير التدريب المناسب للمرشحين الذين يتقدمون إلى الامتحانات اللغوية.

التوصية ١٢

تتفق اليونسيف مع التوصية وتلاحظ أنها تحتفظ حالياً بمواقع شبكية بخمس لغات من اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ولكن في أوقات التقشف تكون للحفاظ على مواقع شبكية متعددة اللغات آثار مالية كبيرة. ويلزم توفير موارد كبيرة للترجمة التحريرية، بالأخص في بيئة دينامية.

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن توجه وتقر الدعم اللازم الذي يحتاجه الرؤساء التنفيذيون من أجل تطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات بجميع لغاتها الرسمية أو لغات العمل التي تتعامل بها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصائص اللغوية لمراكز العمل المعنية.

التوصية ١٥

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كمبدأ من مبادئ سياساتها، أن تقرر الترتيبات اللازمة لضمان الالتزام الفعلي بإنجاز الأعمال الأساسية الخاصة بالمنظمات بجميع اللغات الرسمية ولغات العمل وذلك بوسائل منها عبر قنوات الميزانية.

أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/5)

التوصية ٢

ترمي الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ إلى إحراز تقدم في أعمال حقوق الأطفال عن طريق استخدام الموارد المتاحة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة من خلال تطبيق النهج الإدارية القائمة على النتائج في كل وحدة من وحدات أعمالها ومن أجل الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ككل. وقد أقر المجلس التنفيذي لليونيسيف هذا النهج من خلال موافقته على الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في عام ٢٠٠٥، ثم بعد ذلك عقب استعراض منتصف المدة لعام ٢٠٠٨ والاستعراض المعمق للخطة الاستراتيجية التنظيمية (E/ICEF/2005/11).

ينبغي للأجهزة التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك بعد، أن تتخذ قراراتها بالاستناد إلى نهج الإدارة القائمة على النتائج وأن تكفل تخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية للمنظمات وإدارتها القائمة على النتائج.

وستعكس الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ كذلك الدور المحوري لتعزيز التركيز على النتائج وإدارة عمليات اليونيسيف بكفاءة وفعالية (E/ICEF/2012/5). ولهذا الغرض، استضافت اليونيسيف في أيار/مايو ٢٠١٢ عملية تشاور بشأن الإدارة القائمة على النتائج مع أعضاء المجلس التنفيذي وخبراء داخليين وخارجيين سعياً إلى شحذ النهج والأطر القائمة على النتائج في اليونيسيف. وجرى تشكيل فريق لاستعراض الأقران بغية تعزيز الإدارة القائمة على النتائج عند إعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة. ويتمثل أحد أدوار الفريق في توفير مدخلات لإعداد مسودة أطر النتائج والمؤشرات القابلة للقياس الرامية إلى تتبع التقدم المحرز في إسهامات اليونيسيف في النتائج المتحققة. ويتكون فريق استعراض الأقران من خبراء في الإدارة القائمة على النتائج من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء في المجلس التنفيذي، إلى جانب خبراء في الإدارة القائمة على النتائج من الوكالات الشقيقة، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي.

استمرارية تصريف الأعمال في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/6)

التوصية ٧

بدأت اليونيسيف برنامجها المتعلق باستمرارية تصريف الأعمال في عام ٢٠٠٧، وهي لا تزال تنظر إلى استمرارية تصريف الأعمال كأولوية للمنظمة. ويكفل ذلك توفير الموارد والقدرات الضرورية دعماً لاحتياجات إدارة استمرارية الأعمال.

وقد أُدرجت الأنشطة والتكاليف المتعلقة بإدارة استمرارية الأعمال في الميزانية المؤسسية المقترحة من المدير التنفيذي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ووافق عليها المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. (E/ICEF/2011/AB/L.2؛ انظر ص ٨-٩).

ينبغي للهيئات التشريعية في منظمات الأمم المتحدة، انطلاقاً من المقترحات التي يقدمها الرؤساء التنفيذيون بشأن الميزانيات، أن توفر ما يلزم من موارد مالية وبشرية لتطبيق خطط استمرارية تصريف الأعمال المعتمدة والموضوعة استناداً إلى سياسات/ استراتيجيات تلك المنظمات في مجال استمرارية تصريف الأعمال، ومواصلة رصدها وصيانتها وتحديثها.

وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/7)

التوصية ٤

استناداً إلى ميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق الداخلي في اليونيسيف المتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات، تتضمن واجبات المدير، بين جملة أمور، ما يلي:

أ - تلقي التقارير عن أي سوء تصرف مزعوم وإدارة عنوان البريد الإلكتروني المفتوح لليونيسيف للإبلاغ عن الغش (integrity1@unicef.org)؛

ب - إجراء بحوث أولية بشأن مزاعم سوء التصرف؛

ج - تقييم مدى الحاجة إلى إجراء تحقيق تفصيلي؛

د - إجراء تحقيق تفصيلي أو إحالة مسألة إلى فرد أو مجموعة من الأفراد عند الاقتضاء، بغرض إجراء تحقيق تفصيلي؛

هـ - توفير خبرات في مجالات مراجعة الحسابات، والمحاسبة، والإدارة، والتقييم، وما يتصل بها من خبرات دعماً للتحقيقات وما يليها من إجراءات تأديبية.

ولذا، فقد فوضت اليونيسيف بالفعل المسؤولية عن بدء التحقيقات، وهذه الوظيفة مستقلة عن المكتب التنفيذي.

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعد أن توعز إلى رؤسائها التنفيذيين كفالة تمتع كيانات الرقابة الداخلية أو وحدات التحقيق بصلاحيات بدء التحقيقات دون موافقة مسبقة من الرئيس التنفيذي.

التوصية ٦

ترحب اليونيسيف بهذه التوصية وتأييدها. وسوف يجري استعراض الموارد المتاحة لوظيفة التحقيق وملاكها الوظيفي، في إطار دورة الميزانية المقبلة.

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستعرض مدى كفاية الموارد ومدى ملاءمة ملاك الموظفين لوظيفة التحقيق استناداً إلى توصيات لجان المراجعة/الرقابة إما على أساس سنوي أو كل سنتين تبعاً لدورة ميزانية هذه المنظمات.

عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/9)

التوصية ٦

ترحب اليونيسيف بهذه التوصية.

ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الرؤساء التنفيذيين أن يعرضوا الاستراتيجيات المؤسسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الدول الأعضاء لإعلامها والتماس تأييدها.

العلاقات بين الموظفين والإدارة في الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/10)

لا تتطلب التوصيات الواردة في هذا التقرير قيام المجلس التنفيذي لليونسيف باتخاذ أي إجراءات.

تقييم نطاق عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنظيمه وفعالته والنهج المتبع فيه (JIU/REP/2011/11)

لا تتطلب التوصيات الواردة في هذا التقرير قيام المجلس التنفيذي لليونسيف باتخاذ أي إجراءات.

إدارة الإجازات المرضية في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2012/12)

التوصية ٥

ترحب اليونيسيف بالمفهوم الكامن وراء هذه التوصية. بيد أن الأولويات التنظيمية ووفرة الموارد، داخليا وخارجيا على السواء داخل نظام الأمم المتحدة الموحد والدوائر الطبية التابعة للأمم المتحدة، تضطلع بدور في معالجة الاتجاهات المتعلقة بالتغيب عن العمل. وفي حين أن اليونيسيف يمكنها أن توفر بيانات إحصائية وبيانات عن التكلفة، فإن شعبة الموارد البشرية فيها ليست مجهزة حاليا لتقديم تقرير كل سنة أو مرة كل سنتين عن الإجازات المرضية. واليونيسيف مستعدة للعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين على اكتساب أفضل الممارسات والخبرات تدريجياً بشأن إدارة التغيب عن العمل واحتواء التكاليف، حسب الاقتضاء.

ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى الرؤساء التنفيذيين تزويدها بتقارير شاملة كل سنة أو مرة كل سنتين عن الإجازات المرضية، بما في ذلك بيانات إحصائية وبيانات عن التكلفة المعنية، والتدابير المتخذة من جانب المنظمة من أجل الحد من التغيب في إجازات مرضية.